

إشعار للسادة مساهمي شركة صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)

ندعوكم شركة صناعات قطر لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمقرر عقدهما في تمام الساعة الرابعة من بعد عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/٣/٥م في قاعة الريان بفندق شيراتون- الدوحة. وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني للحضور، فسيعقد اجتماع ثانٍ بنفس المكان في تمام الساعة الرابعة من بعد عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/٣/١٢م.

ملاحظات	جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية
١ - يرجى من السادة المساهمين الكرام إيراد البطاقة الشخصية ورقم المساهم الصادر عن بورصة قطر لإتمام إجراءات التسجيل لدى حضورهم مقر عقد اجتماعي الجمعية العامة. وسيبدأ التسجيل في تمام الساعة الثالثة والنصف عصراً.	١ - سماع كلمة السيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٢ - في حالة تعذر الحضور شخصياً، فيحق لك تفويض مساهم آخر من مساهمي الشركة في الحضور والتصويت نيابة عنك في اجتماعي الجمعية العامة. ويتم هذا التفويض باستخدام سند التوكيل الذي يمكنك الحصول عليه بزيارة الموقع الإلكتروني للشركة وهو www.iq.com.qa .	٢ - سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والخطة المستقبلية للشركة واعتمادهما.
٣ - يرجى تسليم سند التوكيل بعد استكماله وتوقيعه إلى شركة صناعات قطر قبل ٤٨ ساعة على الأقل من موعد انعقاد اجتماعي الجمعية العامة.	٣ - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ واعتماده.
٤ - لا يجوز تعيين أي مفوض، في حال أدى هذا التعيين، بتمثيل المفوض أكثر من خمسة (٥) في المائة من رأس المال المكتتب به عند جمع أسهم الشخص الذي يعين كمفوض وأسهم الموكل.	٤ - اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
٥ - يجوز للمساهم نفسه أن يمثل (بالوكالة) أكثر من مساهم واحد، طبقاً لما ورد بالنظام الأساسي للشركة.	٥ - اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٨.
٦ - يعتبر هذا الإشعار بمثابة إعلان للسادة المساهمين دون الحاجة إلى إرسال دعوات خاصة بالبريد بموجب تعديل النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية الصادر في ١٩ أبريل ٢٠٠٩.	٦ - الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٨ بواقع ٦ ريالات قطرية للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ٦٠٪ من القيمة الاسمية للسهم.
	٧ - إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ واعتماد مكافأته.
	٨ - تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماد أتعابهم.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

١ - تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للشركة تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعه الرابع لعام ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦ بشأن تعديل القيمة الاسمية لأسهم الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والسوق الثانية في قطر لتصبح ريالاً قطرياً واحداً (مرفق).

تقرير مجلس إدارة شركة صناعات قطر (٢٠١٨)

ريال قطري، بزيادة تبلغ ١,٨ مليار ريال قطري، أو ما نسبته ٥٥٪ مقارنة بالعام الماضي. وتعود هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع الكبير الذي شهدته الأرصدة النقدية والمصرفية بمعدل ٢,٨ مليار ريال قطري، أو ما نسبته ٣٦٪ مقارنة بالعام الماضي، وذلك بفضل قوة التدفقات النقدية من الاستثمارات وتراجع مستوى الإنفاق الرأسمالي وانخفاض المبلغ المخصص لسداد الدين. وقد بلغ الإنفاق الرأسمالي، الذي اقتصر على صيانة المرافق، ٠,٢ مليار ريال قطري فقط. وتبلغ حالياً الأرصدة النقدية والمصرفية ١,٦ مليار ريال قطري. ومن ناحية أخرى، فقد بلغ إجمالي الأرصدة النقدية والمصرفية على مستوى المجموعة أعلى مستوياته بواقع ١٣,١ مليار ريال قطري.

وقد حققت المجموعة خلال العام صافي تدفقات نقدية بواقع ١,٣ مليار ريال قطري، الأمر الذي أسهم في وصول أرصدها النقدية والمكافئ النقدي إلى ١,٩ مليار ريال قطري، وكانت التدفقات النقدية التشغيلية التي بلغت ١,٢ مليار ريال قطري، والتدفقات النقدية من الاستثمارات التي بلغت ٣,٣ مليار ريال قطري وتتكون بصورة أساسية من الأرباح المتلقاة من مشاريع مشتركة، أكثر من كافية لسداد الدين وتوزيع أرباح عام ٢٠١٧.

الإستراتيجية والخطط المستقبلية

ستواصل إستراتيجية الأعمال الأساسية للمجموعة للأعوام الخمسة القادمة التركيز على زيادة الأسواق والإنتاجية وتحقيق الكفاءة من خلال البرامج المستمرة لترشيد التكاليف. إضافة إلى ذلك، فإننا سنستثمر بشكل محروس في مشاريع رأسمالية أخرى نرى أنها ستدعم مركزنا التنافسي وترفع من العائد لمساهميننا. وسنواصل أيضاً جهودنا بشأن ترشيد التكاليف إلى أن تحقق المجموعة الاستغلال الكامل لإمكاناتها.

توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس إدارة صناعات قطر بإجمالي توزيعات سنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بمبلغ قدره ٣,٦ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ٦ ريالات قطرية للسهم، وبمعدل توزيع يبلغ ٧٧,٢٪.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى «حفظه الله ورحاه»، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس مجلس إدارة صناعات قطر والعضو المنتدب، لرؤيته المستنيرة وقيادته الواعية، كما نشكر الإدارة العليا للشركات التابعة والمشاريع المشتركة على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل. كما نود أن نتقدم بالشكر لمساهميننا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدراستها.

المبيعات التي نمت نمواً طفيفاً خلال عام ٢٠١٨، حيث أن مرافق إنتاج البولي أوليفين التابعة للمجموعة قد استأنفت الإنتاج بمستوياتها المعتادة بعد إجراء عملية تطفئة غير مخطط لها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧. ومن ناحية أخرى، فقد ظلت نسبياً مبيعات الإضافات البترولية على مستوياتها دون تغير يذكر مقارنة بالعام الماضي، حيث لم تشهد مرافق الإنتاج أي عمليات تطفئة طوال العام. كما أن الزيادة الطفيفية التي شهدتها أسعار المنتجات قد أسهمت بعض الشيء في نمو الإيرادات.

قطاع الأسمدة

بلغت إيرادات قطاع الأسمدة ٤,٧ مليار ريال قطري، بزيادة ملحوظة تصل إلى ٠,٧ مليار ريال قطري، أو ما نسبته حوالي ١٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٧. وتعود هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع الملحوظ في أسعار الأمونيا واليوريا. وقد حافظت أسعار الأسمدة على ارتفاعها خلال النصف الثاني من العام نتيجة لارتفاع تكاليف الطاقة وانخفاض المعروض. واستطاعت المجموعة أن ترفع معدلات إنتاج مرافق الأسمدة برغم زيادة عدد أيام التطفئة غير المخطط لها، وحافظت على أحجام المبيعات خلال العام.

قطاع الحديد والصلب

حقق قطاع الحديد والصلب إيرادات تبلغ ٥,٨ مليار ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بزيادة كبيرة تبلغ ١,٢ مليار ريال قطري، أو ما يقارب ٢٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٧. وتعود هذه الزيادة بصورة أساسية إلى الأثر المشترك لزيادة أحجام المبيعات وارتفاع أسعار البيع في أعقاب تغيير إستراتيجية المجموعة بشأن المبيعات والتسويق.

الأرباح والهوامش

بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما يعادل ٥,٣ مليار ريال قطري، بزيادة كبيرة تبلغ ١,٤ مليار ريال قطري، أو ما يقارب ٤٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى عدة عوامل منها الارتفاع المتوسط الذي شهدته الأسعار والزيادة الطفيفية في أحجام المبيعات وانخفاض النفقات التشغيلية المُتحكم فيها وزيادة الدخل الآخر، إلا أن هذه الزيادة الكبيرة قد عاodelها جزئياً ارتفاع تكاليف المواد الخام والطاقة وإجراء عمليات تطفئة غير مخطط لها في بعض مرافق الإنتاج. وبلغ صافي أرباح عام ٢٠١٨ ما يعادل ٥ مليارات ريال قطري، بزيادة كبيرة قدرها ١,٧ مليار ريال قطري، أو ما يقارب ٥٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٧. ويعزى هذا التباين الإيجابي في صافي الأرباح عن العام الماضي إلى نفس الأسباب التي أدت إلى تباين الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك.

المركز المالي والتدفقات النقدية

بلغ إجمالي الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما يعادل ٣٧,١ مليار

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة صناعات قطر، إحدى المجموعات الرائدة والبارزة في قطر، وواحدة من أكبر الشركات المدرجة وأكثرها ربحية في منطقة الشرق الأوسط.

الأداء المالي

حققت المجموعة نتائج مالية وتشغيلية متميزة لعام ٢٠١٨، فقد سجلت إيرادات بواقع ١٦,٣ مليار ريال قطري وصافي أرباح يبلغ ٥ مليارات ريال قطري. وتعتبر هذه النتائج أعلى كثيراً من نتائج عام ٢٠١٧، حيث ارتفعت الإيرادات بنحو ١٦٪ وصافي الأرباح حوالي ٥٢٪. وتتضمن العوامل الرئيسية التي دعمت المجموعة في تحقيق هذه النتائج المتميزة استقرار مستويات الإنتاج، وارتفاع أحجام المبيعات بأرقام قياسية، وبعض الزيادة في أسعار المنتجات، والتركيز المستمر على ترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات. وبرغم ذلك، فقد تأثرت هذه النتائج إلى حد ما بارتفاع تكاليف المواد الخام والطاقة وإجراء عمليات تطفئة غير مخطط لها في بعض مرافق الإنتاج.

واردادت أسعار المنتجات على مستوى شركات المجموعة بعض الشيء مقارنة بعام ٢٠١٧، حيث ارتفعت أسعار البتروكيماويات، لاسيما أسعار الإضافات البترولية، ارتفاعاً متوسطاً بفضل الزيادة الملحوظة في أسعار النفط الخام خلال الجزء الأكبر من عام ٢٠١٨، وارتفعت أيضاً أسعار الأسمدة نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة وقلة المعروض في بعض الأسواق. كما ازدادت أسعار الحديد والصلب بعض الشيء في ظل ارتفاع أسعار المواد الخام وتكاليف الإنتاج الأخرى ذات الصلة.

وقد بلغت أحجام المبيعات أعلى مستوى شهدته المجموعة، وذلك بفضل تغيير إستراتيجيتها بشأن المبيعات والزيادة العامة في الطلب. وقد ساعد أيضاً تغيير إستراتيجية المبيعات في التخفيف من حدة أي أثر نشأ عن الحصار الذي فرض على قطر عام ٢٠١٧ من قبل بعض بلدان مجاورة، وحافظت نسبياً أحجام الإنتاج على مستوياتها برغم إجراء عدد من عمليات التطفئة غير المخطط لها في بعض مرافق الإنتاج.

الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات المسجلة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما يعادل ١٦,٣ مليار ريال قطري، بزيادة ملحوظة عن العام الماضي تبلغ ٢,٢ مليار ريال قطري، أو ما نسبته حوالي ١٦٪. ومن ناحية أخرى، فقد بلغت الإيرادات المبلغ عنها، طبقاً للمعيار الدولي IFRS ١١، ما يعادل ٥,٨ مليار ريال قطري، بزيادة كبيرة عن العام الماضي تبلغ حوالي ١,٢٥٪.

قطاع البتروكيماويات^١

سجل قطاع البتروكيماويات إيرادات تبلغ ٥,٨ مليار ريال قطري، بزيادة قدرها ٠,٣ مليار ريال قطري، أو ما نسبته حوالي ٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع أحجام

١ - يحتسب إجمالي الإيرادات بجمع إيرادات الشركة التابعة المملوكة بالكامل مع الحصة من إيرادات المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر.

٢ - الإيرادات المبلغ عنها = الإيرادات المسجلة في البيانات المالية وتمثل إيرادات قطر ستيل، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للمجموعة.

٣ - تحتسب إيرادات قطاع البتروكيماويات بأخذ حصة المجموعة من إيرادات "فايكو" و"كفكاف"، ويتم احتساب إيرادات "فايكو" بأخذ الحصة من إيرادات مشاريعها المشتركة.

٤ - الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك = صافي الربح + الإهلاك + نفقات خفض القيمة + مصاريف التمويل.

٥ - الأرصدة النقدية والمصرفية على مستوى المجموعة = الأرصدة النقدية والمصرفية في الشركة الأم + الشركات التابعة + المشاريع المشتركة.

٦ - الأرصدة النقدية والمكافئ النقدي = الأرصدة النقدية والمصرفية وفقاً للميزانية العمومية مطروحاً منها الودائع الثابتة المستحقة بعد ٩٠ يوماً.

شركة صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)



صناعات قطر Industries Qatar

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة لشركة صناعات قطر (ش.م.ع.ق) ("الشركة") وشركاها التابعة (معاً، "المجموعة") تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأداءها المالي الموحد وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨؛
- بيان الربح أو الخسارة الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة، والتي تشمل موجزاً عن السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إن مسؤوليائنا بموجب هذه المعايير مبيئة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين الدولي ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية

انخفاض قيمة الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

كجزء من تصميم التدقيق، الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية الموحدة، وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي وضعها مجلس الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز بما يمثل أحد مخاطر التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
<p>انخفاض قيمة الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة</p> <p>بلغت استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ما قيمته ١,٤ مليار ريال قطري ١٧,٩٥ مليار ريال قطري، على التوالي، بإجمالي ١٩,٣ مليار ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يمثل 7٥٪ من إجمالي موجودات المجموعة في ذلك التاريخ. تتم المحاسبة عن هذه الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية، بسبب النفوذ الجوهري الذي تمارسه المجموعة أو السيطرة المشتركة على هذه المنشآت والتي تستمدها المجموعة من نسب حصصها (إيضاح ٢-٢-٤).</p>	<p>لقد راجعنا استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة لتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات انخفاض في القيمة في فترة التقرير لتأكيد ما إذا كان يتم تقييم الانخفاض عند الاقتضاء بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.</p> <p>لقد حصلنا على نموذج انخفاض القيمة لدى الإدارة وناقشنا الافتراضات الهامة المستخدمة معهم ومع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.</p>
	<p>وركزت المناقشات على معدلات النمو المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية ومعدلات الخصم المطبقة عليها. تم إجراء مستويات إضافية من المناقشات عندما لم تكن التدفقات النقدية المقدره تستند إلى خطط أعمال معتمدة من مجلس الإدارة أو لم تكن الخطط حديثة العهد.</p> <p>وقد راجع خبراء التقييم الخاصين بنا مدى ملاءمة النموذج والمدخلات المختارة لحساب القيمة الاستخدامية لكل استثمار على حدة. وقد قاموا بإعادة حساب معدلات الخصم المطبقة على التدفقات النقدية في النموذج بناء على تقييمهم لتكاليف التمويل ورأس المال المحددة للمجموعة.</p>
	<p>قمنا باختيار المدخلات المستخدمة في تحديد الافتراضات الخاصة بحساب القيمة الاستخدامية لمصادر الطرف الثالث، والأدلة الأخرى ذات الصلة عند الاقتضاء، بما في ذلك استخدام البيانات الخارجية لتقارير المحللين.</p>
	<p>قمنا باختيار الدقة الحسابية لنموذج الانخفاض في القيمة.</p>
	<p>كما قمنا بمراجعة الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة باختيار الانخفاض في القيمة للتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية.</p>

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما

إذا كان هناك دليل موضوعي على أن قيمة الاستثمار

المحتسبة بطريقة حقوق الملكية قد انخفضت، وتم

اعتبار الانخفاض في أسعار البيع في السوق وانخفاض

الربحية والظغوط المتزايدة من حيث التكلفة، وكذلك

عوامل أخرى، بمثابة مؤشرات محتملة على وجود

انخفاض في القيمة.

وبالتالي، فإنه عند وجود هذه المؤشرات ووفقا

للمعايير الدولية للتقارير المالية والسياسات المحاسبية

للمجموعة، تم إجراء مراجعة الانخفاض في قيمة

بعض الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع

المشتركة من قبل الإدارة باستخدام نموذج القيمة

الاستخدامية لتقدير قيم الاستثمارات بافتراض

الاستمرار في الاحتفاظ بالاستثمارات بدلا من بيعها.

وعند الضرورة، أجرت الإدارة مزيدا من مراجعات

الانخفاض في القيمة في مستوى الشركات التابعة

والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي تحتفظ

بها المجموعة بشكل غير مباشر من خلال شركاها

الزميلة ومشاريعها المشتركة.

بناء على مراجعة الانخفاض في القيمة، قامت

المجموعة بالاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة

بمبلغ ٤٩,٥ مليون ريال قطري لإحدى الشركات الزميلة

في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا عليها)، والتي تم تزويدنا به حتى تاريخ تقرير التدقيق والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تتصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نفوح بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

تعتبر الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل تخلو من التحريفات المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه لا يعد ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية سوف يكشف دوما عن أي تحريفات مادية في حال وجودها. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق، كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية المجمعمة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إيداء الرأي عن مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتاج وجود شك مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت الإفصاحات غير كافية، فسوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال في المجموعة لإيداء رأي حول البيانات المالية المجمعمة. كما أننا مسؤولون عن توجيه وإشراف وأداء عملية التدقيق للمجموعة، وتبغى مسؤولين بشكل حصري عن رأي التدقيق.

ونقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدھا خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة لفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأنه قد يكون المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها؛ و
- أن الشركة قامت بإجراء الجرد الفعلي للمخزون في نهاية السنة وفقاً للأصول المرعية؛ و
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة تتفق البيانات المالية الموحدة معها؛ و
- أنه لم يستترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أي من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر ماديا على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

عن برايس ووترهاوس كوبرز	محمد المعتز
فرع قطر	سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨١
سجل هيئة قطر للأسواق المالية	الدوحة، دولة قطر
رقم ١٢٠١٥٥	١١ فبراير ٢٠١٩

